

## قياس وتحليل أثر محددات الدين العمومي الداخلي في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة 1992-2021

### Measuring and Analyzing the Impact of Influencing Determinants on Domestic Public Debt in Algeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Methodology (1992-2021)

د. جبارة بناصر<sup>1</sup>  
Djebara Benacer<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جامعة يحيى فارس بالمدينة (الجزائر)، [dj.benacer@gmail.com](mailto:dj.benacer@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2023/12/08 ؛ تاريخ القبول : 2023/12/31 ؛ تاريخ النشر : 2023/12/31

**ملخص:** تهدف هذه الورقة العلمية الى تشخيص أثر محددات على الدين العمومي الداخلي في الجزائر للفترة 1992-2021، والمتمثلة في عجز الميزانية وخدمة الدين العمومي، والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى أسعار البترول، وذلك من خلال معالجة بيانات متغيرات الدراسة المتحصل عليها من التقارير السنوية الخاصة بكل من بنك الجزائر والبنك الدولي ومنظمة أوبك ووزارة المالية الجزائرية باستخدام برنامج Eviews، وبالاعتماد على منهجية التكامل المشترك للانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

لتخلص الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى (تكامل مشترك) بين الدين العمومي المحلي ومحدداته الأساسية في الجزائر، فكانت عكسية قوية بين الدين العمومي المحلي وكل من سعر البترول والنمو الاقتصادي، وعكسية ضعيفة مع عجز الميزانية وخدمة الدين العمومي، كما تبين من النموذج أنه يمكن تسوية الدين العمومي المحلي سنويا بمقدار 30.96%، ما يقابل مدة 3.23 سنة (3 سنوات وشهرين و23 يوم).

**الكلمات المفتاحية:** الدين العمومي المحلي، سعر البترول، النمو الاقتصادي، عجز الميزانية، خدمة الدين العمومي.

تصنيف jel : F34, H63

**Abstract :** This research paper aimed to study the impact of influencing factors on domestic public debt in Algeria from 1992 to 2021. These determinants include budget deficit, public debt service, economic growth, and petroleum prices. The study processes data obtained from annual reports of the Bank of Algeria, the World Bank, OPEC, and the Algerian Ministry of Finance, using Eviews software and relying on the Autoregressive Distributed Lag Common Trends (ARDL) integration methodology.

Findings show a long-term relationship (common integration) between domestic public debt and its key determinants in Algeria. Moreover, there is a strong inverse relationship between domestic public debt and both oil prices and economic growth. In contrast, the relationship is weakly inverse with budget deficit and public debt service. The model

\*- المؤلف المرسل: جبارة بناصر، البريد الإلكتروني: [dj.benacer@gmail.com](mailto:dj.benacer@gmail.com)

indicates that domestic public debt can be annually adjusted by 30.96%, equivalent to a period of 3.23 years (3 years, 2 months, and 23 days).

**Keywords :** domestic public debt, oil prices, economic growth, budget deficit, public debt service.

**JEL Classification :** F34, H63

#### تمهيد:

لطالما أثار الدين العمومي واستدامته وأزماته الكثير من الاهتمام والنقاش في الأدبيات الحديثة، ذلك أنه من أهم القضايا التي شغلت وتشغل واضعي السياسات المالية العمومية طيلة عقود من الزمن، فبعدها كانت المديونية مشكلة تؤرق الدول الفقيرة والنامية تحديداً أصبحت مشكلة تعاني منها حتى بعض الدول المتقدمة والغنية في العالم، كتزايد عجز الموازنة الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الديون السيادية في اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا التي هددت الاستقرار المالي واستقرار العملة للاتحاد الأوروبي.

يعد فهم محددات الدين العام المحلي أمراً بالغ الأهمية لصنع السياسات الفعالة وإدارة المالية العمومية، حيث يلعب النمو الاقتصادي وقرارات السياسة المالية والعوامل الخارجية جميعها أدواراً مهمة في تشكيل مستويات الدين العام المحلي، ومن خلال النظر بعناية في هذه المحددات، يمكن لواضعي السياسات اتباع خيارات مثلى فيما يتعلق بالسياسات المالية واستراتيجيات إدارة الديون والتخطيط الاقتصادي المستقبلي، ذلك أنه خلال الحفاظ على مستوى مستدام من الدين العام المحلي يمكن للبلدان أن تكفل الاستقرار المالي الطويل الأجل وتعزز النمو الاقتصادي.

يعتبر عجز الميزانية من أهم محددات المديونية العمومية الداخلية من خلال تأثيرها على متطلبات الاقتراض، بالإضافة إلى أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي التي تؤدي أدواراً محورية في تشكيل مستوى الدين العام المحلي واستدامته، وهو ما يفرض على صانعي السياسات مراعاة هذه المحددات عند صياغة استراتيجيات إدارة الدين العام المحلي وضمان الاستقرار المالي طويل الأجل، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتحمي الاستدامة المالية لبلدانهم.

لقد ظلت الجزائر باعتبارها دولة نامية في مواجهة دائمة مع مشكلة الديون المتراكمة بسبب العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل السياسية، خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين بعد لجوئها إلى صندوق النقد الدولي لتمويل الإصلاحات الاقتصادية من خلال برنامجي تثبيت وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ضمن متطلبات التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، فكان لهذه الإصلاحات انعكاسات على سياسة الاقتراض الداخلي تجلت في وضع قيوداً على اقتراض الحكومة من بنك الجزائر، كما تم تحرير أسعار الفائدة بما يعكس المكافأة الحقيقية لرأس المال، في حين لم يعد بإمكان الخزينة العمومية تعبئة الادخار السائل إلا من السوق النقدي ووفق شروطه أو من خلال طرحها لسندات على الجمهور.

لقد ساعدت الفوائض المالية التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2005، لتبقى إشكالية الدين العمومي الداخلي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ثم انخفاض سعر برميل النفط بحوالي 47% سنة 2015 وما ترتب عنه من انكماش وتزايد ملحوظ في العجز المالي وارتفاعاً في الدين العمومي الداخلي خاصة بعد اللجوء إلى القرض السندي الداخلي، بالإضافة إلى أثر التغيرات الحاصلة على محدداته الأخرى من معدلات الفائدة (خدمة الدين الداخلي) وارتفاع العجز الموازني نتيجة البرامج الانفاقية التوسعية، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المحقق.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

## ما هي طبيعة الآثار القصيرة والطويلة الأجل لمحددات الدين العمومي الداخلي الجزائري للفترة 1992-

2021 ؟

الاسئلة الفرعية:

- هل توجد علاقة طويلة وقصيرة الاجل لتغيرات سعر البترول على الدين العمومي الداخلي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة وقصيرة الاجل لتغيرات خدمة على الدين العمومي الداخلي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة وقصيرة الاجل لتغيرات العجز الموازي على الدين العمومي الداخلي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة وقصيرة الاجل لتغيرات النمو الاقتصادي على الدين العمومي الداخلي في الجزائر؟

الفرضيات:

- توجد علاقة عكسية قصيرة وطويلة الأجل بين سعر البترول الدين العمومي الداخلي في الجزائر؛
  - توجد علاقة عكسية قصيرة وطويلة الأجل بين خدمة الدين والدين العمومي الداخلي في الجزائر؛
  - توجد علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الموازي والدين العمومي الداخلي في الجزائر؛
  - توجد علاقة عكسية قصيرة وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والدين العمومي الداخلي في الجزائر.
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في أهمية الدين العمومي الداخلي كأداة لتزويد الحكومات بإمكانية الوصول الفوري إلى الأموال اللازمة لاستدامة النمو الاقتصادي وتحسين أداء مختلف القطاعات داخل المجتمع، وكذا أهمية التحكم فيه من خلال الانضباط المالي والتحكم في سعر الفائدة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مقبول والحد تأثير تغيرات سعر البترول عليه في الجزائر.

**هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تشخيص العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الدين العمومي الداخلي كمتغير تابع ومحدداته (سعر البترول، النمو الاقتصادي، العجز الموازي، خدمة الدين) كمتغيرات مستقلة.

الدراسات السابقة:

✓ دراسة ( Samia OMRANE BELGUITH, 2017 ) **Macroeconomic**

**(determinants of public debt growth: A case study for Tunisia)**: مقال

علمي يتضمن دراسة قياسية بعنوان المحددات الاقتصادية الكلية لنمو الدين العمومي في تونس باستخدام نموذج VECM للفترة 1986-2015، وخلصت الدراسة من خلال نتائج التحليل الكامل للعينة أن التضخم والاستثمار يقللان من قيمة الدين العمومي، بينما سعر الفائدة الحقيقي وعجز الميزانية والانفتاح التجاري تعمل على زيادة الدين العام، كما أظهرت الدراسة أن عجز الموازنة هو أهم عامل محدد للدين العمومي في تونس.

(OMRANE BELGUITH & OMRANE, 2017, pp. 161-168)

✓ دراسة ( Saikouna Jarju and Matarr Njie, 2023 ) **The determinants of**

**public debt in the Gambia: Estimates using the autoregressive**

**redistributed lag (ARDL) bound cointegration technique**: مقال علمي

يتضمن دراسة للمحددات الرئيسية للدين العام في غامبيا، لقد تم استخدام منهجية التكامل المشترك للانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لدراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة في تحديد مستوى الدين العام في غامبيا خلال

الفترة من 2000 إلى 2019، وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي لهما تأثير إيجابي على الدين العمومي على المدى الطويل، في حين وجد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الرسمي ومتغيرات فعالية الحكومة لها تأثيرات عكسية على مستويات الدين العام على المدى الطويل. ومع ذلك، لا يظهر أي من المتغيرات علاقة كبيرة مع مستويات الدين العام في غامبيا على المدى القصير. (Jarju & Njie, 2023, pp. 46–55)

✓ دراسة ( Government Debt and its Macroeconomic ، Swamy, 2015 )  
**(Determinants – An Empirical Investigation Vighneswara)** : قدمت هذا المقال العلمي تحقيقا اقتصاديا قياسييا حول العوامل التي تؤثر على الدين العمومي، والتي تمثلت في العوامل الاقتصادية والسياسية والدخل باستخدام لوحة جرانجر واختبار السببية، خلصت الدراسة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي والتضخم والنمو السكاني لها تأثير سلبي على الدين، بينما كان لكل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونفقات الاستهلاك النهائية، والانفتاح التجاري تأثير إيجابي على الدين. (Vighneswara, 2015, pp. 1–28)

✓ دراسة ( Public debt and economic growth: ، Sam Kris Hilton, 2021 )  
**(contemporary evidence from a developing economy)** : هدفت هذه الورقة إلى فحص العلاقات السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي بمرور الوقت. تستخدم الورقة نموذج جرانجر- (ARDL) لاختبار العلاقات السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي للفترة 1978 إلى 2018 كشفت النتائج أن الدين العام ليس له علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير ولكن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، بينما الإنفاق الاستثماري له علاقة سببية ثنائية الاتجاه مع الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير ولكن لديهم علاقة سببية إيجابية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل. على العكس من ذلك، لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ولكن السببية جرانجر طويلة المدى تمتد من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليتبين أخيرا أن للدين العمومي تأثير إيجابي على معدل التضخم على المدى القصير.

✓ دراسة (الانضباط المالي وأثره على الدين العام في مصر، دراسة نسرين فايز أحمد بدوي 2023 ) : تناولت الدراسة دور الانضباط المالي في تقليل حجم الدين العام في مصر، استخدمت الدراسة نمودجا قياسييا لاكتشاف العلاقة العكسية بين الانضباط المالي والدين العام في مصر، لتخلص إلى أن تحقيق الانضباط المالي واتساع دائرته في مصر يعمل على تقليل حجم الدين العام فيها. (فايز أحمد بدوي، 2023، الصفحات 1395–1443).

## I- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة :

يعتبر الدين العمومي الداخلي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ناقشتها النظريات والمدارس الاقتصادية، ذلك أنه يشكل تحديا ليس في حجمه فحسب وإنما في رفع كفاءته أيضا، هذا ما يستدعي الكشف عن العوامل التي تساهم في تراكم الدين العام للبلاد وتقييم دورها في تشكيله، ومن بين أهم العوامل العجز الموازني وسعر الفائدة (خدمة الدين) والنمو الاقتصادي وأسعار البترول.

## I-1- الدين العمومي الداخلي :

يقع الدين العام ضمن نطاق السياسة المالية (العنصر الثالث من عناصر السياسة المالية بعد النفقات العمومية والإيرادات العمومية) وله تأثير مهم على القدرة الائتمانية للدولة بغض النظر عن كونها نامية أو المتقدمة، ذلك أن الدين العام يعتبر مورداً مكملاً لجهود النمو التي تبذلها البلدان خاصة إذا كان مصحوباً بسياسات اقتصادية سليمة، فهو يتيح للحكومات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية الأساسية عندما تصبح قدرة الحكومة على فرض الضرائب محدودة.

لقد أظهرت مختلف الدراسات بوضوح أن أعباء الديون المفرطة في مجملها لها انعكاسات سلبية، بغض النظر عن طبيعة وهيكل الاقتصاد والنظام السياسي ومرحلة التنمية التي يمر بها البلد، وتتسبب العديد من عوامل الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية والمالية في ارتفاع الدين العمومي، لذلك تعتمد فعالية الاقتصديات المعاصرة في التعامل مع ديونها على مزيج من السياسات التي تنتهجها (Imran, 2016, p. 2). لذلك فإن فحص العلاقة من بين المتغيرات الاقتصادية والدورات الاقتصادية والسياسات الحكومية يشرح ديناميكيات تراكم ديون في البلدان المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن القرض العمومي الداخلي ليس مرادفاً للدين العام الداخلي وفق معظم الدراسات والأبحاث على الأقل من الناحية المحاسبية، خاصة في ظل اتساع مجال تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، مما أدى إلى تزايد التزاماتها وتراكم ديونها، كما قد تتفق ديون الدولة مع القروض العمومية من ناحية أن الدولة تصدر هذه القروض، انطلاقاً من أوضاعها الاقتصادية والسياسية، لتحقيق جملة من الأهداف كتمويل عجز الموازنة وامتصاص الفائض في كمية النقود المتداولة للحد من التضخم (بن حمودة، 2014-2015، صفحة 6).

## I-2- العجز الموازي :

العجز الموازي هو الحالة التي تزيد فيها النفقات العمومية الإجمالية عن الإيرادات العمومية الإجمالية ضمن الموازنة العمومية، هذا الأخير يعتبر من العوامل الممهدة للتوجه نحو القرض العمومي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يتم تمويل العجز الموازي عن طريق القرض العمومي، ففي بعض الحالات تلجأ الدولة للاقتراض الداخلي دون أن يكون هناك عجزاً بالموازنة العمومية، كما قد يتم تمويل العجز الموازي عن طريق إيراد آخر كإصدار النقدي الجديد - وان كان هذا الأخير أصبح من مكونات الدين العمومي الداخلي - أو من خلال التنازل عن أصل من الأصول العمومية، وقد يكون العجز الموازي هيكلية ناتجة عن ضعف أو عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي للدولة ما يؤدي إلى عجز الإيرادات العمومية على مواكبة التزايد في النفقات العمومية، كما قد يكون مؤقتاً ناتجاً عن اتباع سياسات معينة يتم اختيارها للتخفيف من هذا العجز في الموازنة العمومية، وتتوقف عملية قياس العجز الموازي على طبيعة الهدف المأمول من وراء هذه العملية، لذا تتعدد أشكال العجز الموازي من أهمها (دنان، 2012، صفحة 152):

- **العجز الشامل:** يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة والإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية و غير الضريبية)، و عليه فإن العجز المالي الشامل يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام، بما في ذلك الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

- **العجز الجاري:** هو حاصل عملية طرح الإنفاق الجاري من الإيرادات الجارية، حيث يستبعد الإنفاق الاستثماري وفقاً لهذا المفهوم، ذلك أن ارتفاع قيمة الإنفاق العمومي على الإيرادات العمومية في نطاق الاستثمار لا تغير وضعية صافي الأصول؛

- **العجز الأساسي:** يستبعد العجز الأساسي فوائد الديون ليعكس الصورة الفعلية للسياسات المالية الحالية، ذلك أن العجز الجاري يتضمن فوائد الديون إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات ماضية ما يعني أن الفوائد المترتبة عنها تتعلق بتصرفات ماضية.

- **العجز التشغيلي (أو العجز المصحح للتضخم):** هو الفرق بين العجز المجمع للقطاع العموم والفوائد التي تم دفعها تعويضا للدائنين عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم، فالعجز التشغيلي يحاول قياس العجز في ظروف التضخم بطرح قسط الفوائد المدفوعة لتصحيح التضخم من مجموع متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام.

- **العجز الهيكلي:** يتمثل العجز الشامل معدل بإزالة العوامل المؤقتة أو الآنية على الموازنة العمومية دون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل. و يعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العمومية التي لم تستطيع الإيرادات العمومية تمويلها أو تغطيتها بصفة منتظمة، نظرا لعدم قدرة الإيرادات العمومية مواكبة التزايد في النفقات العمومية، ويتطلب علاج هذا النوع من العجز التخفيض من معدل الإنفاق العمومي، أو العمل على زيادة نمو الإيرادات العامة، أو مباشرة إصلاحات هيكلية لأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

يؤثر عجز الميزانية تأثيرا مباشرا على الدين العام الداخلي من خلال ضرورة زيادة الاقتراض من المصادر المحلية لتمويل العجز، أظهرت الدراسات باستمرار وجود علاقة إيجابية بين عجز الميزانية ومستويات الدين العام الداخلي (perotti & Blanchard, 2002, p. 1364).

**I-3-خدمة الدين العمومي:** يشير مصطلح خدمة الدين العمومي إلى المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي للقرض العمومي والفائدة الناجمة عنه، وتعد خدمة الدين العمومي الفعلية هي مجموع المدفوعات التي يتم أدائها فعلياً للوفاء بالتزام الدين العمومي، بما في ذلك مبلغه الأصلي وفائدته والرسوم على المدفوعات المتأخرة، أما خدمة الدين المجدولة فيقصد بها مجموعة المدفوعات الواجب أدائها تمتد إلى نهاية حياة الدين العمومي المعني.

كما أن العوامل الخارجية مثل التغيرات في أسعار الفائدة لها آثار على الدين العام المحلي، حيث تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة على تكاليف الاقتراض للحكومات عند إصدار السندات أو الحصول على قروض من مصادر خارجية (Reinhart & Rogoff, 2011, pp. 1676-1706)، وهو ما يجعل أسعار الفائدة من أهم المحددات لأنها تؤثر على تكلفة الاقتراض للحكومات، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف خدمة الديون القائمة وتثبيت الاقتراض. وعلى العكس من ذلك، فإن أسعار الفائدة المنخفضة تحفز الحكومات على الاقتراض أكثر، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الدين العمومي المحلي.

تمثل خدمة الدين العمومي المحلي عبئا إضافيا على الموازنة العامة للدولة لتأثرها بارتفاع سعر الفائدة خاصة أذونات الخزينة لما تقوم الحكومة بإدائها لدى البنك المركزي بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة الذي تقتضيه به، وهو ما يشكل عبئا إضافيا خاصة في حالة عدم استثمار حصيلة هذه الأذونات في استثمارات مدرة للدخل، بالإضافة إلى أن تزايد الأعباء تؤدي إلى تشوهات في توزيع الدخل الوطني (وليم برسوم، 2022، صفحة 146). ولإدارة الدين العام المحلي بفعالية، تستخدم الحكومات استراتيجيات مختلفة كإعادة تمويل الديون الحالية من خلال إصدار سندات جديدة بأسعار فائدة أقل.

#### **I-4-النمو الاقتصادي:**

يقاس النمو الاقتصادي غالبا بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، فهو الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لاقتصاد بلد أو منطقة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه بالقيمة الاسمية أو الحقيقية مع تعديله وفقا للتضخم، كما يقاس النمو الاقتصادي

الإجمالي تقليدياً من خلال الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي، فالنمو الاقتصادي هو زيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات الاقتصادية التي ينتجها المجتمع. يعد النمو الاقتصادي عامل مؤثر على الدين العام المحلي من خلال التأثير على أنماط توليد الإيرادات والإنفاق، حيث يولد النمو الاقتصادي إيرادات حكومية أعلى من خلال زيادة تحصيل الضرائب ويساهم في انخفاض مستويات الديون مع تجاوز الإيرادات للنفقات (Gale & Peter Orszag, 2004, p. 83)، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي فترات الانكماش الاقتصادي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وتؤدي إلى زيادة الاقتراض، وبالتالي رفع الدين العام المحلي. إن الاقتصاد الأقوى يولد عائدات ضريبية أعلى، والتي يمكن استخدامها لخفض أو إدارة الديون الحالية بشكل فعال. من ناحية أخرى، قد يحد تباطؤ النمو الاقتصادي من تدفقات الإيرادات مع زيادة الطلب في نفس الوقت على برامج الرعاية الاجتماعية أو التدابير المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية.

**I-5- أسعار البترول:** يعتبر سوق النفط الأكثر تقلباً من حيث الأسعار، نتيجة للتغيرات المفاجئة التي تطرأ عليه لعوامل متعددة ومختلفة ما يترتب عليه فترات كساد وازدهار للدول المصدرة له ويشكل عبئاً على متخذي القرار لتلك الدول، ذلك أن الانخفاض في أسعاره يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العمومية وبالتالي اللجوء إلى الدين العام. إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار البترول على القدرة التمويلية للدولة يجعلها رهينة تقلباته ومحدداً لنفقاتها وواراداتها. وللتقلبات في أسعار النفط آثار كبيرة على الدين العام الداخلي للبلد، لا سيما بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على النفط، ذلك أن التغيرات في أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والإتاوات من أنشطة إنتاج النفط مع التأثير أيضاً على أنماط الإنفاق بسبب الإعانات المقدمة للمنتجات النفطية.

حيث أثبتت الدراسة ل (عائشة بلحشر، مريم سحنون، 2022) بعنوان **The impact of oil price fluctuations on financial policy in Algeria (2020-1990)** وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين العوائد النفطية والدين الخارجي، ذلك أن إيرادات الجزائر شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط الذي تتعدى نسبة مساهمتها من إجمالي الصادرات 97% (بلحشر و سحنون، 2022، صفحة 115).

## II- الدراسة القياسية:

يؤدي القياس الاقتصادي دوراً مهماً في التعامل مع النماذج الاقتصادية للعرض والطلب والسلوك الاقتصادي الكلي والتجارة الدولية، وكيفية تأثير السياسات الحكومية فيه، وكيفية دمج التحليل الاقتصادي والتطبيق العملي، وكيفية استخدام البيانات الاقتصادية لتقدير العلاقات الاقتصادية واختبار الفرضيات الاقتصادية والتنبؤ بالاقتصاد.

ولتحديد العوامل المؤثرة في الدين الداخلي في الجزائر تم الاعتماد على عدة مصادر قصد تجميع إحصائيات تعطي دلالة أكبر للمتغيرات التفسيرية في تحليل سلوك المتغير التابع، وللقيام بالدراسة القياسية تم الاعتماد على بيانات سنوية لقوانين المالية السنوية والتكميلية لوزارة المالية للدولة الجزائرية خلال الفترة فترة الدراسة، بالإضافة لإحصائيات البنك العالمي.

### II-1- متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

✓ **المتغير التابع:** يتمثل في الدين الداخلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي Debt/PIB للحد من آثار القيم المتطرفة وتجنب مشاكل القياس الاقتصادي.

### ✓ المتغيرات المفسرة:

- النمو الاقتصادي (Eco)؛

- خدمة الدين (Sdebt)؛
- العجز الموازي (Sb)؛
- أسعار البترول.

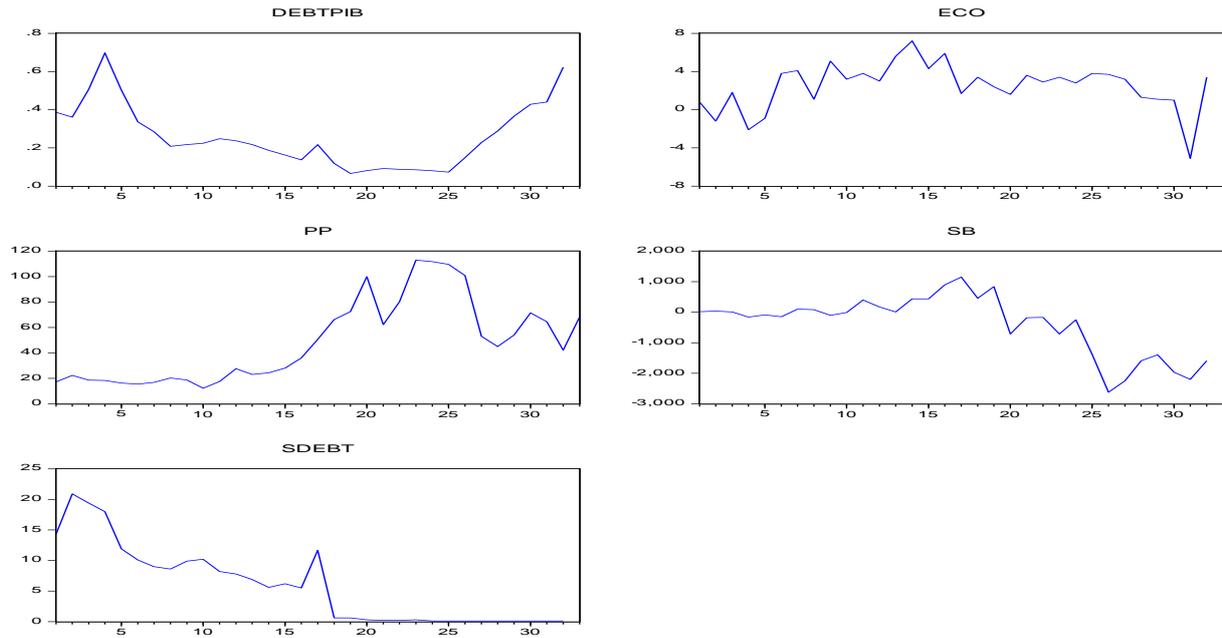
## II-2- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

نقوم بهذا الاختبار عن طريق اختبارات جذر الوحدة المختلفة، بغية التأكد من أن السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، وإلا فإن عدم توفر شرط الاستقرارية سيؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف، بالإضافة إلى أنه يعتبر أحد الشروط الأساسية المهمة عند دراسة التكامل المشترك.

إن اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيورة TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق (سلاسل DS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS).

ويوضح الشكل الموالي التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، الذي من خلاله يعطينا صورة أولية حول استقرارية السلاسل.

الشكل رقم 1: تغير وضعية المتغيرات خلال الفترة 2021/1992



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن بعض السلاسل بها جذر وحدة، وبعضها مستقر، وللتأكد من ذلك نقوم باختبارات Unit Root لصاحبها ديكي فولر المطور، وذلك بوجود القاطع، وبوجود القاطع والاتجاه وبدون وجود القاطع والاتجاه، وهو ما سنوضحه من خلال الجدول التالي الذي يبرز نتائج الاختبار لجذر الوحدة الخاصة بالسلاسل، ويأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فهو يقوم على مبدأ إضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية.

الجدول رقم 1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

في المستوى			الاستقرارية المتغيرات
بدون قاطع واتجاه	قاطع واتجاه	قاطع فقط	
0.70	0.99	0.84	<b>Debt/PIB</b>
0.21	0.03	0.2	<b>Eco</b>
0.5	0.6	0.5	<b>PP</b>
0.2	0.47	0.6	<b>Sb</b>
0.004	0.150	0.20	<b>Sdebt</b>
بعد أخذ الفروق الأولى			
0.000	0.01	0.01	<b>Debt<sub>PIB</sub></b>
0.000	0.01	0.001	<b>PP</b>
0.000	0.001	0.000	<b>Sb</b>

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه: بينت نتائج الاختبار أن السلسلة الزمنية لـ **ECO** مستقرة في المستوى بوجود قاطع واتجاه عند معنوية 5%، وكذلك السلسلة الزمنية **Sdebt** مستقرة في المستوى بدون قاطع واتجاه عند معنوية 5%، وبعد أخذ الفرق الأول أظهرت السلاسل الزمنية **Debt/PIB** و **PP** و **Sb** سكونا عند معنوية 5% ما يمكننا من إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة **ARDL**.

تهدف منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** التي إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، حيث أنها تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي من حيث التطبيق والتحليل، وتقدم هذه المنهجية منافع مقارنة بالمنهجيات سابقة، نذكرها في الآتي (دحماني، 2014، صفحة 254):

- ✓ هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن أقل من 80 مشاهدة،
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان التكامل من الرتبة  $I(0)$  أو الرتبة  $I(1)$  أو في حالة الخليط بينهما، ويكون نموذج **ARDL** غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة  $I(2)$ ،
- ✓ يطبق نموذج **ARDL** إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كاف من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد  $(p+1)k$  من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث  $p$  هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و  $k$  هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج طبقا لمعايير معلوماتية مختلفة منها:

-  $(ADJ.R-sq)$ : معيار معامل التحديد المصحح؛

- Schwarz SC (Schwarz Information Criterion) ؛

- (Akaike Information Criterion) AIC.

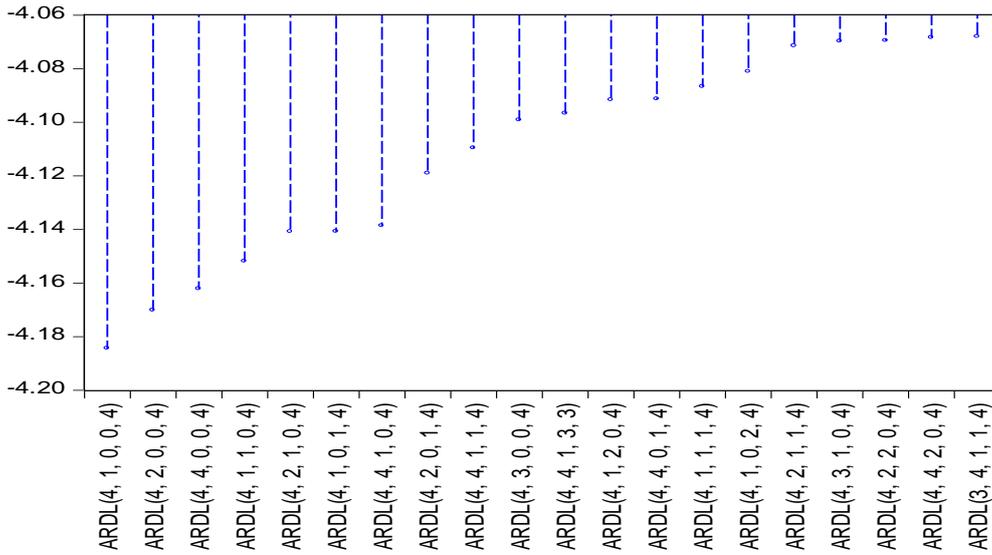
✓ تستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي، كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

**II-3-تحديد فترات الإبطاء المثلى:**

يتم اختبار فترات الإبطاء بالاعتماد على معايير معلوماتية، حيث تشير هذه المعايير إلى نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بـ  $ARDL(p, q_1, q_2, \dots)$ ، وتدل  $p$  إلى فترات الإبطاء للمتغير التابع، و  $q_1, q_2, \dots$  إلى المتغيرات المستقلة (نسيمة و محمد، 2019)، وتشير النتائج إلى أن النموذج  $(ARDL(4-1-0-0-4))$  أخذ على أساس أقل قيمة بالنسبة لمعيار akaike هو النموذج الأنسب من بين 20 نموذجا تم تقييمه، وسيتم اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج، كما في الشكل الموالي:

**الشكل رقم 2: تحديد درجة الإبطاء المثلى**

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

**II-4-اختبار الحدود ( وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل):**

للكشف عن وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Test من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر  $f$  المحسوبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية المبطأة مع قيمة الحرجة الجدولية، ونعتمد على الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات؛

$H_1$ : توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

## الجدول 2 : اختبار الحدود

ARDL Bounds Test  
Date: 10/21/23 Time: 00:07  
Sample: 5 32  
Included observations: 28  
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.249493	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة 6.24 أكبر من القيم الحرجة العظمى للاختبار  $I_1$  Bound عند جميع المستويات، أي نرفض فرضية العدم  $H_0$ ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ويوضح التقدير الأولي لنموذج ARDL الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد  $R^2=0.98$  حيث أن النموذج يفسر 98% من التغيرات الحاصلة في الدين الداخلي، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة أثر للمتغيرات المفسرة في المتغير التابع في الأجل الطويل.

## الجدول رقم 3 : نتائج التقدير الأولي

Dependent Variable: DEBTPIB  
Method: ARDL  
Date: 10/21/23 Time: 00:07  
Sample (adjusted): 5 32  
Included observations: 28 after adjustments  
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ECO PP SB SDEBT  
Fixed regressors: C  
Number of models evaluated: 2500  
Selected Model: ARDL(4, 1, 0, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DEBTPIB(-1)	0.773769	0.159052	4.864872	0.0003
DEBTPIB(-2)	-0.425567	0.197243	-2.157570	0.0488
DEBTPIB(-3)	0.613318	0.176720	3.470571	0.0037
DEBTPIB(-4)	-0.271151	0.115176	-2.354220	0.0337
ECO	-0.000573	0.003701	-0.154895	0.8791
ECO(-1)	-0.017337	0.004053	-4.277787	0.0008
PP	-0.001585	0.000351	-4.515449	0.0005
SB	-9.84E-06	8.25E-06	-1.192373	0.2529
SDEBT	0.013380	0.002888	4.633923	0.0004
SDEBT(-1)	-0.009684	0.003509	-2.760134	0.0153
SDEBT(-2)	0.001309	0.003752	0.348952	0.7323
SDEBT(-3)	-0.005059	0.003044	-1.661998	0.1187
SDEBT(-4)	-0.007947	0.002591	-3.067688	0.0084
C	0.264113	0.054885	4.812145	0.0003

R-squared	0.982949	Mean dependent var	0.228033
Adjusted R-squared	0.967115	S.D. dependent var	0.141254
S.E. of regression	0.025615	Akaike info criterion	-4.184395
Sum squared resid	0.009186	Schwarz criterion	-3.518293
Log likelihood	72.58153	Hannan-Quinn criter.	-3.980761
F-statistic	62.08024	Durbin-Watson stat	2.676605
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

## II-5- تقدير العلاقة في المدى الطويل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يبين الجدول الموالي الخاص بتقدير ECM معامل تصحيح الخطأ الذي يوضح سرعة تحويل النتائج من الأجل القصير إلى الأمد الطويل، ويشترط أن يكون هذا المعامل سلبيا ومعنويا كما يلي:

الجدول رقم 4: نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
 Dependent Variable: DEBTPIB  
 Selected Model: ARDL(4, 1, 0, 0, 4)  
 Date: 10/21/23 Time: 00:19  
 Sample: 1 33  
 Included observations: 28

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEBTPIB(-1))	0.083400	0.140613	0.593115	0.5626
D(DEBTPIB(-2))	-0.342167	0.114286	-2.993962	0.0097
D(DEBTPIB(-3))	0.271151	0.115176	2.354220	0.0337
D(ECO)	-0.000573	0.003701	-0.154895	0.8791
D(PP)	-0.001585	0.000351	-4.515449	0.0005
D(SB)	-0.000010	0.000008	-1.192373	0.2529
D(SDEBT)	0.013380	0.002888	4.633923	0.0004
D(SDEBT(-1))	-0.001309	0.003752	-0.348952	0.7323
D(SDEBT(-2))	0.005059	0.003044	1.661998	0.1187
D(SDEBT(-3))	0.007947	0.002591	3.067688	0.0084
CointEq(-1)	-0.309631	0.134035	-2.310073	0.0366

Cointeq = DEBTPIB - (-0.0578\*ECO -0.0051\*PP -0.0000\*SB -0.0258 \*SDEBT + 0.8530 )

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECO	-0.057843	0.014382	-4.021789	0.0013
PP	-0.005119	0.001812	-2.825394	0.0135
SB	-0.000032	0.000025	-1.247056	0.2328
SDEBT	-0.025840	0.019326	-1.337057	0.2025
C	0.852994	0.245312	3.477175	0.0037

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

توضح لنا معلمة تصحيح الخطأ (-0,309631) أنه عندما ينحرف الدين الداخلي في المدى القصير عن قيمته التوازنية، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 30.96% من هذا الانحراف في الفترة القادمة، أي أن الاختلال في التوازن يصحح سنويا بمقدار 30.96%، وهذا معناه أنه يستوجب ما قدره 3.23 سنة أي حوالي (3 سنوات وشهرين و23 يوم) من أجل الرجوع إلى حالة التوازن وهذا ما يظهر أن معالجة الاضطرابات الاختلالات في الدين الداخلي في الجزائر بحاجة لوقت طويل للعودة إلى حالة التوازن وهذا ما يفسر تراكم الدين العمومي الداخلي في الجزائر.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معاملات المتغيرات المفسرة سالبة مما يوضح العلاقة العكسية بينها وبين الدين العمومي الداخلي، إذ توضح معنوية النمو الاقتصادي المرتفعة 0.003 قوة العلاقة العكسية، وأما بالنسبة لأسعار البترول فواضح أن هذه العلاقة عكسية من الناحية الاقتصادية، وما يؤكد ذلك المعنوية 0.01 القوية لهذه العلاقة، وبالنسبة للمتغيرين خدمة الدين والعجز الموازني فيتضح التأثير السلبي، غير أن المعنوية ضعيفة نوعا ما وذلك راجع إلى ضعف قدرة الحكومة على الالتزام

المالي وخدمة الدين، وهذا ما يؤدي إلى الحاجة إلى موارد مالية لتسديد خدمة الدين، وأما معنوية العجز المازني الضعيفة تعبر عن عدم اللجوء إلى الاقتراض لسد عجز الموازنة بل اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات.

## II-6-الاختبارات القياسية:

تبين الاختبارات القياسية الموالية مدى ملائمة النموذج المستخدم، والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية، والمتمثلة فيما يلي:

✓ مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM) : يبين اختبار (LM) خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، باعتبار أن قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما تبين النتائج في الجول الموالي التي تؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بما أن قيمة P-value 0.32 أكبر من مستوى المعنوية 5% .

### الجدول رقم 5 : اختبار الارتباط الذاتي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.655433	Prob. F(2,12)	0.1110
Obs*R-squared	8.590225	Prob. Chi-Square(2)	0.0136

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

✓ اختبار **Homoskedasticity test** : الذي يبين خلو النموذج من مشكل عدم ثبات التباين على اعتبار أن قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما يوضحه الجدول الموالي:

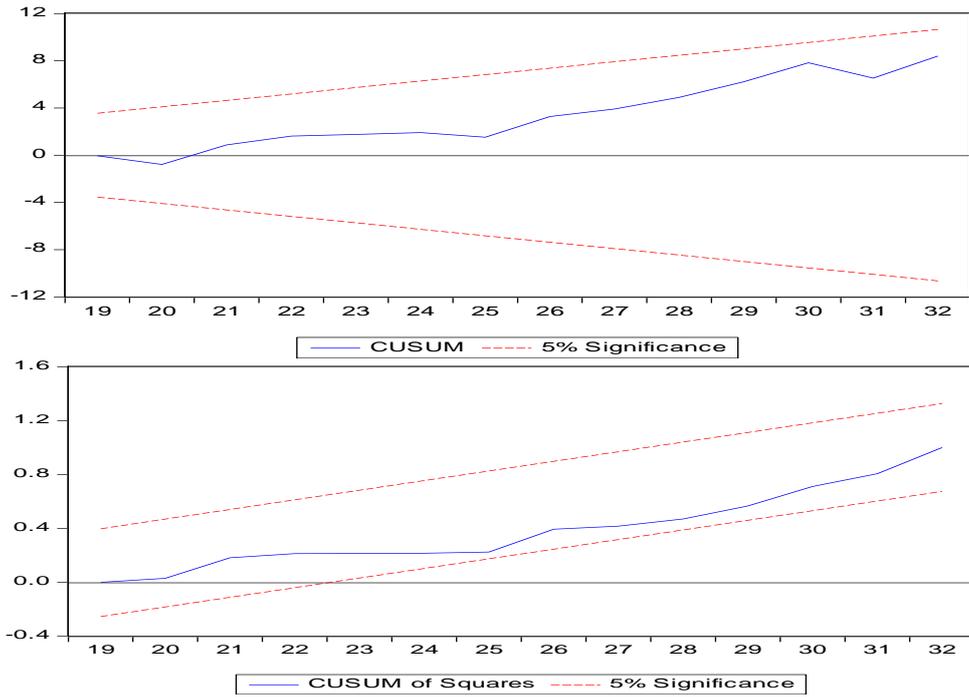
### الجدول رقم 6: اختبار Homoskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.209658	Prob. F(4,19)	0.3393
Obs*R-squared	4.871384	Prob. Chi-Square(4)	0.3008

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews

✓ اختبار استقرار النموذج: وذلك بإجراء اختبارين وهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF SQUARES، حيث يتم من خلالهما بيان التغيرات الهيكلية في البيانات ومدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره إذا ما وقع الخط البياني للاختبارين ضمن أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل 3: اختبار CUSUM واختبار CUSUM OF SQUARES

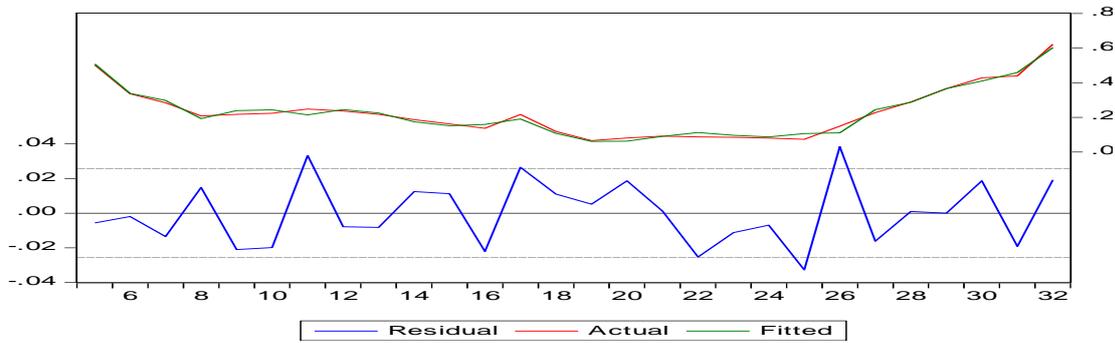


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

يوضح الشكلين أعلاه استقرار النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج.

**II-7-فحص سلسلة بواقي التقدير:** التيمثل الفرق بين القيم الحقيقية والمقدرة وملاحظة مدى اقتراب القيم المقدرة من القيم الحقيقية، ويوضح الشكل أدناه أن سلسلة البواقي تقترب كثيرا من القيم الحقيقية.

الشكل رقم 4 : اختبار سلسلة بواقي التقدير

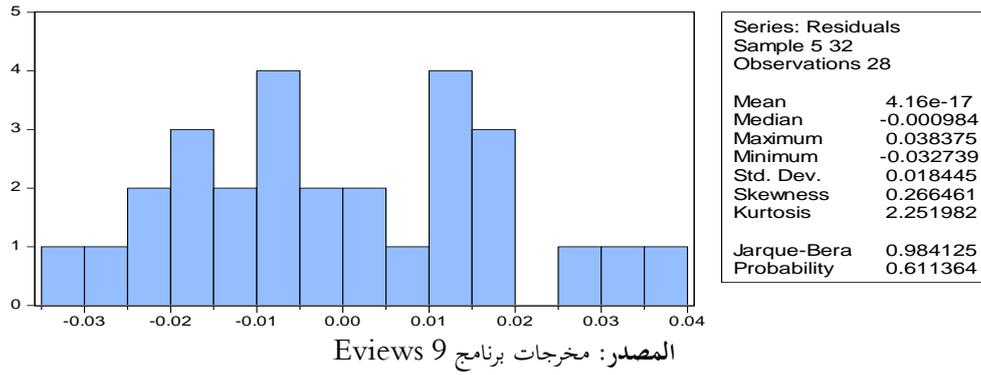


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

**II-8- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يبين الجدول الشكل الموالي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بحيث تشير جميع المتغيرات أنها تتبع التوزيع الطبيعي وفق اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera) الذي يبين أن القيمة الاحتمالية له والمقدرة بـ 0.61 أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل 5: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



### III- التحليل الاقتصادي :

- يواجه الاقتصاد الجزائري مشكلة تنامي الدين العام الداخلي والذي يمكن تفسيره حسب النموذج القياسي كما يلي:
- بالنسبة لأسعار البترول فواضح أن هذه العلاقة عكسية قوية من الناحية الاقتصادية، وما يؤكد ذلك المعنوية 0.01 المرتفعة لهذه العلاقة، ذلك أن الجباية البترولية تشكل أكثر من نصف إيرادات الميزانية العامة ما يجعلها رهينة تقلبات أسعاره؛
  - وبالنسبة للمتغير خدمة الدين العمومي فالتأثير كان سلبيا مع معنوية ضعيفة نوعا ما وذلك راجع إلى ضعف قدرة الحكومة على الالتزام المالي وخدمة الدين كما أن ارتفاع خدمة الدين (سعر الفائدة) تؤدي إلى انخفاض الدين العمومي لارتفاع تكلفته؛
  - أما متغير النمو الاقتصادي فالعلاقة العكسية قوية حسب معنوية النمو الاقتصادي المرتفعة 0.003، ما يدل على الأثر الكبير والسلبى على الدين العمومي المحلي، وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب وبالتالي انخفاض الدين العمومي المحلي؛
  - العجز الموازى فيتضح أن التأثير السلبى مع معنوية ضعيفة يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماده على صندوق ضبط الإيرادات قبل 2014 والاصدار النقدي الجديد بداية من 2017 في تغطية العجز الموازى بدلا عن القرض العمومي فكانت النتيجة غير موافقة مع النظرية الاقتصادية.

### الخلاصة:

- يشكل الدين العام المحلي عنصرا حاسما في التمويل الحكومي، إذ يوفر الأموال اللازمة لتلبية احتياجات الإنفاق، ما يزيد من أهمية معرفة وفهم واضعي السياسات لمحددات الدين العام المحلي ضمنا لإدارة مالية مستدامة واتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، ومع ذلك، فإن تراكمها يحتاج إلى دراسة متأنية بسبب الآثار المحتملة على الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال استعراض الأدبيات السابقة والدراسة القياسية على محددات الدين العمومي الداخلي في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:
- يمكن لوضعي السياسات اتخاذ قرارات مستنيرة لإدارة الدين العمومي المحلي بشكل فعال من خلال التعرف على علاقته بأهم محدداته على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة المالية الحصيفة وقرارات الاقتراض الدقيقة أمران حيويان لضمان الاستدامة والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل؛
  - تشير الدراسة إلى أن هناك بالفعل علاقة قوية بين أسعار النفط ومستويات الدين العام الداخلي، ما يفرض على الحكومات القيام بتنوع مصادر إيراداتها بعيداً عن الاعتماد الشديد على عائدات صادرات النفط للحد من التأثير بتقلب أسعاره؛

- تعد استراتيجيات الإدارة الفعالة التي تشمل إعادة التمويل وتعديلات الميزانية واستكشاف خيارات الاقتراض أدوات أساسية للحكومات للحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام المحلي، ويمكن لواضعي السياسات أن يتعلموا من النماذج الناجحة من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات الدين العام المحلي مع تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة؛

- لقد كانت النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية بالنسبة لكل النمو الاقتصادي وخدمة الدين وسعر البترول، وغير متوافقة مع النظرية الاقتصادية بالنسبة للعجز الموازي نظرا للاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الموازي بدلا عن الاقتراض الداخلي.

#### الإحالات والمراجع:

- 1-Carmen Reinhart و Kenneth Rogoff .(2011). From Financial Crash to Debt Crisis .1-*American Economic Review*.1706-1676 ،(5)101 ،
- 2-Cadoret, Isabelle, et al. Économétrie Appliquée: Méthodes, Applications, Corrigés. De Boeck University, 2004, p307.
- 3-Dave , G. (2013, 6). *ARDL Model- Part II – Bounds Tests*. Consulté le 08 6, 2022, sur Econometrics Beat : Dave Giles' Blog: <https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html>
- 4-Gale, W., & Peter Orszag, P. (2004). Budget Deficits, National Saving, and Interest Rates. *Brookings Papers on Economic Activity*.
- 5-Hilton Sam Kris .(2021). Public debt and economic growth: contemporary evidence from a developing economy). Department of Public Relations Management (المحرر) ،*Asian Journal of Economics and Banking*.191-173 ،(2)5 ،
- 6-Imran, M. (2016). THE DETERMINANTS OF PUBLIC DEBT IN PAKISTAN: AN ARDL APPROACH., *THESIS*, 2.
- 7-Jarju, S., & Njie, M. (2023). 'The determinants of public debt in the Gambia: Estimates using the autoregressive redistributed lag (ARDL) bound cointegration technique. *Journal of Economics and International Finance*, 15(2), 46-55.
- 8-OMRANE BELGUTH, S., & OMRANE, H. (2017). Macroeconomic determinants of public debt growth.: *Theoretical and Applied Economics*, 24(4(613)), 161-168.
- 9-roberto perotti و Olivier Blanchard .(2002) .An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output .*The Quarterly Journal of Economics* ،(4)117 ،  
من تاريخ الاسترداد 10 14 2023 ، من <https://doi.org/10.1162/003355302320935043> .1368-1329
- 10-Swamy Vighneswara .(2015 ,04) .Government Debt and its Macroeconomic Determinants) .Institute of Economic Growth (المحرر) ،*MPRA Paper*.28-1 ،
- 11-جلولي نسيمه، و مفران محمد. (2019). منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي. الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية (الصفحات 1-33). عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- 12-جواد كاظم احسان . (6 6 ,2020). شرح برنامج التحليل الاحصائي *Eviews*. تاريخ الاسترداد 8 8 2022 ، من <https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/d086479>
- 13-راضية دانان. (2012). عجز الموازنة العامة في الجزائر ( أسباب و حلول). *Revue d'économie et de statistique appliquée* ،(2)9 ،152 .
- 14-عائشة بلحرش، و مريم سحنون. (2022). The impact of oil price fluctuations on financial policy in Algeria . *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة* ،(1)9 ،115 .
- 15-محبوب بن حمودة. (2014-2015). الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية والنقدية- حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه، 3. جامعة الجزائر 3، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

- 16- محمد ادريوش دحماني. (2014). *شكالية التشغيل في الجزائر - أطروحة دكتوراه*. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 17- مريم وليم برسوم. (2022). *دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي خلال الفترة من 2006-2018*. دراسات، 23(3)، 146.
- 18- نسرين فايز أحمد بدوي. (2023). *الانضباط المالي وأثره على الدين العام في مصر*. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 37(2).